

هل خطط الحوثيون لجر السعودية إلى حرب بالوكالة؟

نقل الضربات إلى السعودية يجعل الرياض أمام معادلة مختلفة: هل ترد داخل اليمن بقوة أكبر، أم تتجنب الانجرار إلى حرب استنزاف



الحوثيون ينقلون المواجهة إلى العمق السعودي

في يوليو/تموز ما وصفته بحصار بحري على السعودية، ثم توالى الهجمات على ناقلات ومشتات نفطية. وهذا يوحي بأن الهدف لا يتعلق فقط بإبصال رسالة عسكرية إلى الرياض، بل بإحداث كلفة اقتصادية وأمنية متراكمة. فالطاقة السعودية ليست مجرد قطاع اقتصادي؛ إنها جزء من صورة الدولة وقدرتها على حماية منشاتها الحيوية، كما أن أي اضطراب طويل فيها يمكن أن تكون له انعكاسات على الأسواق العالمية. ومن هنا تصبح الضربة الحوثية ذات قيمة سياسية حتى عندما تكون أضرارها المادية محدودة أو مؤقتة: يكفي أن تثبت الجماعة قدرتها على الوصول إلى منشآت استراتيجية لإجبار السعودية على تخصيص مزيد من الموارد للدفاع، ورفع مستوى التأهب، وإعادة حساباتها في الحرب اليمنية. ويرى مراقبون أنه يصعب فصل التصعيد الحوثي عن موقع الجماعة في شبكة القوى المتحالفة مع إيران في المنطقة.

المغرب يسرّع تحديث مدفعيته بمنظومات هيمارس

ويقول الباحث في الدراسات الأمنية والاستراتيجية محمد الطيار إن الاهتمام المغربي بالمدفعية يرتبط بطبيعة البيئة الجغرافية والأمنية المحيطة بالمملكة، معتبرا أن امتلاك قدرات نيران بعيدة المدى يوفر للقوات المسلحة أداة مهمة للتعامل مع التهديدات المحتملة.

وبالنسبة إلى المغرب، فإن إضافة HIMARS إلى منظومة المدفعية تعني تعزيز القدرة على التعامل مع أهداف بعيدة، مع الاستفادة من منظومات الاستشعار والاتصال والقيادة والسيطرة المرتبطة بها. وهو ما يجعل الصفقة جزءا من تحول أكبر في مفهوم المدفعية المغربية، وليس مجرد شراء منصة صاروخية جديدة. ويأتي دخول HIMARS في وقت يمتلك فيه المغرب بالفعل قاعدة مدفعية كبيرة. فقد صنف موقع «إنسايدر ماني» المغرب في المرتبة العشرين عالميا في قوة المدفعية وفق بيانات استندت إلى أرقام من مؤشر Global Firepower، مع نحو 1,079 وحدة، بينها 565 مدفعية ذاتية الحركة و306 مدفعية مقطورة و208 منصات صاروخية.

ورغم أن هذه التصنيفات تجمع بين الكم والقدرات التقنية ولا تعكس وحدها القوة الفعلية لأي جيش، فإنها تعطي مؤشرا على الحجم الذي بلغه سلاح المدفعية المغربي. وتضيف HIMARS إلى هذه القوة عاملا نوعيا يتمثل في الجمع بين الحركة والدقة والمدى.

وهذا التحول يعكس اتجاهاً أوسع في الحروب الحديثة، حيث لم تعد قيمة المدفعية تقاس بعدد القطع الموجودة فقط، وإنما بقدرتها على اكتشاف الهدف وتحديده وضربه بدقة ثم إعادة الانتشار. وكانت الولايات المتحدة قد ربطت الموافقة على الصفقة بتعزيز قدرة المغرب على مواجهة التهديدات، وأن حدود، ورفع قابلية التشغيل المشترك بين القوات المسلحة الملكية والقوات الأميركية.

سنعاء - لم يعد التصعيد الحوثي ضد السعودية مجرد امتداد للمواجهة داخل اليمن. فانتقال الجماعة من التصدي لتقدم القوات الحكومية والقوى اليمنية الأخرى على جبهات عدة إلى استهداف مدن ومنشآت طاقة في جنوب المملكة يفتح سؤالا أكبر: هل تحاول جماعة الحوثيين جر السعودية إلى مواجهة مباشرة معها، بما يجعلها طرفا في حرب أوسع بالوكالة عن إيران؟

السؤال يزداد أهمية مع التصعيد الذي شهده الساعات الأخيرة، بعدما أعلن المتحدث العسكري باسم الحوثيين أن الجماعة ستعلن عن عملية عسكرية واسعة في العمق السعودي، قبل أن تؤكد وزارة الطاقة السعودية تعرض عدد من منشآت ومرافق قطاع الطاقة في المنطقة الجنوبية لاستهداف صباح الثلاثاء.

وقالت الوزارة إن الهجمات أدت إلى اندلاع حرائق وتوقف مؤقت لبعض العمليات التشغيلية، بينما باشرت الفرق المختصة احتواء الحرائق وتأمين المواقع وتقييم الأضرار. وأعلنت السلطات السعودية لاحقا إصابة 73 شخصا في الهجمات التي طالوت مناطق أبها وخميس مشيط وجازان ونجران.

لا تبدو الرياض راغبة في العودة إلى حرب مفتوحة في اليمن، بعد سنوات من محاولات تثبيت التهدئة وإعادة ترتيب الأولويات

بهذا المعنى، لم يعد الاستهداف الحوثي محصورا في أهداف عسكرية أو مواقع مرتبطة مباشرة بالعمليات السعودية في اليمن، وإنما وصل إلى قلب المعادلة الاقتصادية السعودية: الطاقة والمنشآت الحيوية. التوقيت يحمل دلالة لا تقل أهمية عن طبيعة الأهداف. فالقوات الحكومية اليمنية والقوى المتحالفة معها كلفت خلال الفترة الأخيرة عملياتها ضد

محمد ماموني العلوي

الرباط - يمضي المغرب في تحديث سلاح المدفعية بوتيرة متسارعة، مع انتقاله تدريجيا من التركيز على زيادة عدد المنظومات إلى الاستثمار في قدرات أكثر دقة وحركة ومدى. ويأتي إدراج عشر منصات من منظومة الصواريخ المدفعية عالية الحركة «هيمارس» (HIMARS) المخصصة للقوات المسلحة الملكية ضمن برنامج الدعم الأمريكي للسنة المالية 2027، ليقدم أول مؤشر رسمي واضح على دخول جزء من الصفقة الأميركية مرحلة التنفيذ العملي. وتشير وثيقة تعاقدية تابعة للجيش الأمريكي، مؤرخة في مايو الماضي، إلى المغرب ضمن متطلبات السنة المالية 2027 بعبارة تفيد بوجود عقد لـ10 منظومات HIMARS، إلى جانب دول أخرى من بينها أستراليا وإيطاليا وتايوان وبريطانيا. كما تتضمن الوثيقة ترتيبات للدعم الفني المرتبط بالمنظومات، بما في ذلك عمليات الإنتاج والفحص والصيانة.

وعيبد ذلك إلى الواجهة الصفقة التي وافقت عليها واشنطن في أبريل 2023، والتي شملت طلب المغرب شراء 18 منصة M142 إلى جانب 40 صاروخا تكتيكيا من طراز ATACMS و72 صاروخا من منظومة GMLRS بانواع مختلفة، فضلا عن مركبات وتجهيزات

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

أسسها: أحمد الصالحين الهوني

الأربعاء 2026/09/09 - 27 ربيع الأول 1448 السنة 49 العدد 13909

Wednesday 09/09/2026

49th Year, Issue 13909

www.alarab.co.uk

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير

الخليج والولايات المتحدة: من يحمي من؟

موقع المستهلك لآلأم إلى موقع المنتج له أيضا. وهذا قد يكون أهم درس في الحرب الحالية.

مع تزايد تكلفة العمليات العسكرية الأميركية، وتداخل أولويات واشنطن بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، لم يعد من الواقعي افتراض أن الولايات المتحدة ستظل قادرة أو راغبة في تحمل كامل العبء الأمني لمنطقة غنية وحوية بحجم الخليج إلى الأبد. وليس هذا بالضرورة نتيجة لانحسار أمريكي؛ إنه نتيجة لتغير طبيعة النظام الدولي نفسه.

واشنطن تريد شركاء أكثر قدرة. والخليج يريد ضمانات أكثر استقرارا. والمصلحة المشتركة قد تكون في تقليص الاعتماد الأحادي لا في إنهائه. هناك سبب آخر يجعل تنويع الشراكات منطقيا.

الخليج لم يعد اقتصاداً إقليمياً معزولاً، بل أصبح عقدة في شبكة عالمية تمتد من الطاقة إلى التكنولوجيا والتمويل وسلاسل الإمداد. الصين هي الشريك التجاري الأهم لعدد من دول المنطقة، والهند أصبحت لاعباً اقتصادياً واستراتيجياً متزايد الأهمية، فيما تحتفظ أوروبا بمصالح مباشرة في الطاقة والتجارة والأمن البحري. لذلك فإن تنويع العلاقات الأمنية لا ينبغي أن يعني البحث عن «أميركا بديلة»، بل بناء شبكة مصالح تجعل أمن الخليج قضية دولية متعددة الأطراف.

وهنا تحديداً ينبغي الحذر من فكرة شائعة لكنها مضللة: أن الخليج يستطيع ببساطة أن يستبدل واشنطن ببكين أو موسكو أو أي قوة أخرى.

الهجمات الإيرانية بالصواريخ والمسيرات كشفت أن المظلة الأميركية تقلل الخطر لكنها لا تلغيه

لا توجد قوة واحدة تقدم ما تقدمه الولايات المتحدة في كل المجالات. الصين شريك اقتصادي ضخم لكنها لا تقدم حتى الآن المظلة الأمنية الأميركية. روسيا تمتلك قدرات عسكرية مهمة لكنها ليست بديلاً عن شبكة الولايات المتحدة العالمية. وأوروبا تملك مصالح كبيرة في أمن الطاقة والملاحة، لكنها لا تشكل قوة عسكرية موحدة قادرة على سد الفراغ الأمريكي.

الأفضل، إذن، ليس استبدال مظلة بمظلة، بل بناء سقف متعدد الأعمدة. قد يكون هذا أكثر تعقيداً، لكنه أيضاً أكثر أماناً. والأهم أن الخليج نفسه لم يعد كما كان قبل عقدين. دوله تمتلك اليوم قدرات مالية وتكنولوجية وعسكرية أكبر، وخبرة دبلوماسية أوسع، وعلاقات دولية أكثر تنوعاً. ولذلك فإن السؤال لم يعد ما إذا كان بإمكانها أن تحمي نفسها بالكامل؛ فهذا سؤال غير واقعي لأي دولة صغيرة أو متوسطة في منطقة شديدة التوتر. السؤال هو مقدار المسؤولية الأمنية التي تستطيع تحملها بنفسها، ومقدار ما تحتاجه من الحلفاء، وكيف تنسق الأثنين.

لقد أظهرت الهجمات الإيرانية في 2026 أن الحدود بين «الأمن الأمريكي» و«الأمن الخليجي» أصبحت أقل وضوحاً. القاعدة الأميركية تقع داخل دولة خليجية، والمنشأة النفطية جزء من الاقتصاد العالمي. والمجال الجوي لدولة واحدة يتصل بمجال جيرانها. والهجوم على سفينة تجارية قد يتحول خلال ساعات إلى أزمة في أسعار الطاقة في آسيا وأوروبا.

لأكثر من أربعة عقود، قامت المعادلة الأمنية في الخليج على افتراض بسيط: الولايات المتحدة موجودة، ولذلك فإن الخطر، مهما كان حجمه، يمكن احتواؤه. ولم يكن مطلوباً من دول الخليج أن تمتلك كل عناصر القوة بنفسها، ما دامت القوة الأميركية قادرة على الوصول إليها عند الحاجة. لكن الحرب مع إيران غيّرت شيئاً مهماً في هذه المعادلة، وإن لم تُسقطها. فالقوات الأميركية ما زالت أقوى قوة عسكرية في المنطقة، والولايات المتحدة ما زالت الشريك الأمني الأهم لمعظم دول الخليج. لكن الهجمات الإيرانية بالصواريخ والطائرات المسيّرة على دول خليجية كشفت في الوقت نفسه حقيقة أقل راحة: المظلة الأميركية تستطيع تقليل الخطر، لكنها لا تستطيع إلغاؤه.

فالولايات المتحدة تستطيع اعتراض الصواريخ، وتوفير الإنذار المبكر، وتحريك الطائرات والسفن، وحماية طرق الملاحة. لكنها لا تستطيع أن تمنع إيران من امتلاك ترسانة صاروخية ومسيّرة قادرة على إغراق الدفاعات، ولا أن تكون في كل مكان في الوقت نفسه. وهنا يبدأ السؤال الحقيقي: إذا كانت واشنطن لا تزال ضرورية، لكنها ليست كافية، فما الذي ينبغي أن يفعله الخليج؟ الجواب ليس الانفصال عن الولايات المتحدة. ذلك سيكون قراءة خاطئة للدرس الذي قدمته الحرب. الدرس الأكثر أهمية هو أن الخليج يحتاج إلى أن يصبح شريكاً أمنياً أكثر استقلالاً داخل التحالف الأمريكي، لا بديلاً عنه. وهذا هو الاتجاه الأكثر منطقية.

فالمشكلة الخليجية ليست نقصاً في شراء الأسلحة. دول المنطقة تتفق بمبالغ ضخمة على الطائرات المقاتلة وأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي والسفن والمراكبة. المشكلة هي أن امتلاك المعدات لا يساوي بالضرورة امتلاك منظومة دفاع. الصاروخ الذي يطير فوق ست دول لا يحترم الحدود السياسية بينها، ولذلك فإن الرادار الذي يراه في دولة ينبغي أن يستطيع تحذير الدولة الأخرى، والبيانات التي تجمعها طائرة أو قمر صناعي يجب أن تصل بسرعة إلى مركز العمليات الذي يستطيع التصرف بناء عليها.

بعبارة أخرى، المطلوب ليس المزيد من الحديد، بل المزيد من الشبكات. وهذا تحديداً هو المجال الذي يمكن أن يتغير فيه الأمن الخليجي خلال السنوات المقبلة. حتى مفهوم الردع نفسه يحتاج إلى إعادة تعريف. كبير منه أن نعرف إيران أن مهاجمة دولة خليجية ستسندعي القوة الأميركية. أما اليوم، فإن الردع الأكثر مصداقية سيكون أن نعرف أن الهجوم سيواجهه منظومة متعددة الطبقات: دفاعاً وطنياً، واستجابة خليجية، ودعماً أميركياً، وربما شراكات دولية أخرى. كل طبقة تضيف تكلفة إلى الحساب الإيراني. وهذا لا يعني أن الولايات المتحدة تصبح أقل أهمية. ربما العكس هو الصحيح.

فالولايات المتحدة تمتلك ما يصعب على أي قوة خليجية منفردة أن توفره: شبكة الأقمار الصناعية والاستخبارات، والقدرات البحرية والجوية بعيدة المدى، والخبرة العملياتية، وقواعد الانتشار، والقدرة على دمج المعلومات على نطاق واسع. ومن الصعب تصور منظومة أمن خليجية فعالة في المستقبل المنظور من دون هذه القدرات.

لكن الفرق بين التحالف والاعتماد المطلق أن التحالف يفترض أن لدى الطرفين شيئاً يقدمانه. إذا كان الخليج يريد علاقة أكثر استدامة مع واشنطن، فعليه أن ينقل من

المغرب في مواجهة إرث مدريد العدائي

هل تسمح الديمقراطية بعودة القديس «سانتياغو ماتاموروس» ليحكم إسبانيا من جديد؟



عودة العقيدة التاريخية والصلبية لتحكم عبر الديمقراطية

تكشف عجز أدبياته العوائدية عن تقديم أي بديل واقعي، إذ تتواصل المزايدات الخطائية في المحافل العامة ضداً في المصالح المغربية، بالتوازي مع الإبرك التام داخل دوائر القرار المغلقة بأن الأمن القومي لإسبانيا، واستقرار تدفقاتها الاقتصادية والاجتماعية، يمران حتماً عبر بوابة التنسيق وثيق المستوى مع المملكة المغربية الشريفة.

ويتأكد هذا الفهم البراغماتي عبر مقارنة الرباط الصارمة في إدارة الملفات السيدادية والحدودية؛ فسبعية وميلية المحتلّتين هما مدينتين مغربيتين في قارة إفريقيا، والمملكة المغربية لن تتنازل عن حقوقها التاريخية والتراخية إزاء المدينتين والجزر والجيوب الشمالية المحتلة مهما تنوعت أليات الاتزان السياسي الإسباني. وفي هذا السياق، تأتي الإجابة المغربية الحاسمة على سؤال الهجرة لتضع مريد وحلفاءه الأوروبيين أمام حجم التزاماتهم؛ إذ أثبتت الرباط أنها شريك حارس ومسؤول ينطلق من إستراتيجية حماية حدوده الوطنية وأمنه القومي، وليس مجرد دركي بالمجامع منظومة تصر على استدعاء عقدها التاريخية كلما اختلت توازناتها الداخلية.

إضافة إلى ذلك، فإن هذا الإبتدال التشريعي لا يمثل هفوة عابرة، بل يؤشر على استسلام صريح ومفزع للديمقراطية الإسبانية أمام خطاب العنف الغفلي والنفذات الشوفينية ذات الأبعاد الاستعمارية القوية. فبدل أن تشكّل المؤسسات الدستورية في مدريد صمام أمان لتعزيز السلم الإقليمي وحسن الجوار، استأقت وراء عقليات بائدة تعيد إنتاج الفكر الإقصائي والفوقي، وتشترعن الإسائة لرموز الشراكة كأداة تسويق سياسي رخصه.

وبطبيعة الحال، يستند هذا الخطأ التصديدي إلى إعادة شحن المخيال الجمعي بعبقوة التواطؤ الدائم، وتحليل العلاقات مع الرباط إلى ساحة صراع وجودي تستجلب أدوات التعبئة التاريخية، وهو ما يضع النخبة الحاكمة في "فصر لا موكلو" بقيادة الحزب الاشتراكي العالي (PSOE) ومؤسسات مدريد أمام مسؤولية مباشرة للتصدي لاستغلال صناديق الاقتراع في صناعة سياسات المغامرة تهدد الأمن الإقليمي والاستقرار المشترك في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

وعلى الضفة المقابلة، تتجسّد
الدبلوماسية المغربية الحديثة في فرض
معادلة اللد للند وإدارة مسارات الشراكة
الإستراتيجية بحس براغماتي عالي
النضج، حيث تشكل خارطة الطريق
للسنة 2022 والشرايع المهيكلة الكبرى،
وفي مقدمتها ملف التنظيم المشترك
لكاس العالم 2030 وتشييد الملعب
الكبير ببينسليمان، أركاناً لحصار
العقدة التاريخية الإسبانية وإجبار
صانع القرار في مدريد على التمييز بين
عقلانية المصالح المشتركة والانتحار
الجوساسي خلف شعارات الماضي.

وفي هذا الامتداد الاستراتيجي، تبرز المبادرة الملكية الأطلسية كعقيدة جيوسياسية غيرت قواعد اللعبة في الحوض الأطلسي والدول الساحلية، إذ تحول المغرب بموجب هذه الرؤية إلى مركز ثقل قاري يربط إفريقيا بالمحيط، مما منح الجولماسبية الوطنية أوراق قوة مناوره دبلوماسية العواصم الليبرالية. تتسرع بتبديل الموازين الإقليمية لصالح الرباط. وتتكامل هذه العقيدة الأطلسية مع النجاحات المتعددة الأبعاد في ملف الصحراء المغربية، والتي توجت بالترافق الدولية المتتالية بمغربية الصحراء وبدعم مبادرة الحكم الذاتي كحل جدي ووحيد، مسقطه بذلك كافة أهوام الانفصال ومتجاوزة خيارات الضغط القديمة التي كانت تراهن عليها أطراف إقليمية وأوروبية.

وتستند هذه الانتصارات الدبلوماسية
والمدنيّة إلى جبهة داخلية صلبة تتميز
بجالة استقرار استثنائية والتفاف شعبي
حول العرش العلوي المجيد؛ حيث بشكل
هذا التلاحم وثيقة الأمان الأساسية التي
تتحطم عليها كل المحاولات الانفصالية
الخارجية. وفي هذا الإطار، يضع هذا
المعطى المدياني والسياسي المتكامل
الذي أمامنا أمام مفارقة معقدة

التناقض البيئوي الحاصل داخل التجربة الدستورية الإسبانية، حيث تستغل الآليات الديمقراطية وضمانات التعبير كغطاء حزبي صريح لتفجير الإساءات الممنهجة ومخمس الشجحات العنصرية ضد مؤسسات المملكة المغربية الشريفة، مما يجعل المؤسسة التشريعية أداة وظيفية بيد القوى المنطرفة لقرعلة إلى بناء استراتيجي متوازن قائم على احترام الخطوط الحمراء وقواعد النوايا الحسنة بين اللادين.

ويتجلى هذا الانزلاق الأيديولوجي بصورة أوضح في صعود التيار الشعبوي المتطرف ممثلاً في حزب "فوكس" (Vox)، وقدّم أدوارته داخل المشهد السياسي الأيبيري، إلى جانب بروز حركات راديكالية مثل حزب "انتهت الحفلة" (SALF)، وهو ما يتقاطع أحياناً مع المواقف الأيديولوجية المتصلبة لتيارات اليسار الراديكالي مثل حزب "بوديموس" (PODEMOS) وتكتل "سومار" (SUMAR). وينعكس هذا التقيد كذلك في المناورات السياسية للأحزاب القومية والانفصالية الكتالونية مثل حزب "معا لأجل كتالونيا" (JUNTS) و"اليسار الجمهوري لكتالونيا" (ERC)، وقوى إقليم الباسك كحزب "الباسك القومي" (PNV) وتكتل "إيه إتش بيلدو" (EH Bildu)، حيث لم تعد هذه التكتلات - على اختلاف منطلقاتها وحساباتها الضيقة - تجد حرجاً في المجاهرة برغبتها المعلنة في إحقاق قضية تصفية الحسابات السياسية وتوظيف ملفات الخلاف والشراسة مع اليمين الجنوبي كقوة ضغط انتخابية.

وابتزاز سياسي ضد الحكومة المركزية وبشكل خاص بعد أحداث سبئة الأخيرة. وقد بلغت هذه المراهقة السياسية ذروتها في الجلسات الأخيرة لمجلس النواب بمريد، حينما تحولت قبة المؤسسة التشريعية إلى منصة لإطلاق صفقات كلامية وشتائم باسنة، تجرأ فيها نواب من طينة المتحدث باسم الفيدرالي الجمهوري الكاثولي غابرييل روفيان، على التناول السافر والوقح على رمز السيادة المغربية الملك محمد السادس بأوصاف مسعورة عكس إفلاسا أخلاقيا كاملا، في محاولة رخيصة للتغطية على عجز مريد البنيوي في إدارة ملفاته الداخلية وأزماتها الحدودية. والأشد مرارة في هذا المشهد المخزي، هو التواطؤ المكشوف لرئاسة الجلسة التي وقفت موقف المتفرج العاجز، منتفحة عن اتخاذ أي إجراء رادع يُثبِت احترام مريد المدعى القيم الديمقراطية واللباقة الدولية. والمفارقة هنا تبدو صارخة؛ فرفاسية البرلمان الإسباني التي انفضت في سوابق شهيرة - حينما لم تنرد في طرد هذا النائب نفسه (روفيان) من قاعة الجلسات إبان برلمان 2018 بسبب تجاوزه اللغفي في حق وزير الخارجية الأسبق ججوزيب بوريل - سقطت اليوم في اختبار الإزدواجية الأخلاقية، وفصلت الصمت المريب وتميرر الإهانات الموجهة لرأس دولة جارة وشريكة إستراتيجية، متناسية أن كرامة وفتاب المملكة المغربية ليست ساحة مستباحة للزُمادات الانتخابية والبهوانية الحزبية الضيقة.

شخصية "سانتياغو ماتاموروس" (SANTIAGO MATAMOROS)، حيث تعني هذه اللفظة المركبة في اللغة الإسبانية صراحة "القديس يعقوب قاتل المورو"، والمورو هو اللفظ التاريخي الذي أطلقه الأيبيريون على سكان المغرب. وتعود جذور هذه الأسطورة السياسية والدينية إلى العصور الوسطى، وتحديدا إلى معركة كالايفيو عام 844 ميلادية، حيث نسك المخيال الكنسي قصة تزعم نزول القديس يعقوب من السماء ليرج صهوة جواد أبيض حاملا سيفا للرجح كافة الجيوش المسيحية وبيد المقاتلين المغاربة.

وحينئذ، جرى تحويل هذا الرمز عبر العصور من أثر روحي داخل الكنيسة إلى عقيدة عسكرية استثنائية رافقت حروب الاسترداد حتى سقوط غرناطة عام 1492، ثم تحول لاحقا إلى صرخة حرب رسمية للجيوش الإسبانية في توسعاتها الاستعمارية في أميركا اللاتينية والفلبين وبعبر العالم. اليوم، تستدعي النخبة الميمينية والشعبوية في مدريد هذا التراث الرمزي القائم على صور التماثيل التي تدعس مقاتلين بملاح مغاربة تحت جوفاء الخيول، مع إعادة صياغة في لغة البراقة وأناقة ظاهرية، بهدف إعادة شحن الذاكرة العام الإسباني بخلقيات عدائية ضد المهاجرين وضد مصالح المملكة المغربية، مما يحول الرمز التاريخي إلى أداة جيوسياسية حية تستهدف تقويض مسيرات الشراكة والتقارب الاستراتيجي بين البلدين.

وفي هذا الإمتداد المؤسسي،
تستحوذ حالة الهوس الجيوسياسي
بأجارج الجنوبى على منصات السجال
التشريعى داخل برلمان "الكورطيس"،
إذ تحولت القبة البرلمانية فى مدريد
تحت مظلة العصانة وسقف الحريات
الإسبانية إلى منصة مفتوحة لإشعال
خطاب الكراهية التاريخي واستفزاز رموز
السادة المغربية. ويكتشف هذا المسار



الديمقراطية الإنسانية ممر يتسلل منه الفكر الإقصائي القديم

برزت
ملامح خطاب عدائي بعيد إنتاج رواسب الماضي الاستعماري ويستهدف
المؤسسة الملكية المغربية. المقال يحلل هذا الانزلاق الأيديولوجي، ويكشف
التناقض الديمقراطية الإسبانية بين شعاراتها التصديقية واستدعاء أساطير
الإقصاء التاريخي ضد المغرب.



في حديث هاتفي مع صديق صحفي سألني عن تقييمي للحلقة الأخيرة التي عقدها البرلمان الإسباني المناهضة لـ"أزمة سيولة المحلة"، وهي الحلقة التي نزلت فيها تدخلات أطراف سياسية متعددة لتجاوز حدود اللياقة السياسية والولاءية الدبلوماسية، صادرة في ذروة الاستفزاز ومراقبة نحو التجاوز الصريح للخطوط الحمراء المغربية عن الإساءة المباشرة للمؤسسة الملكية الشريفة. ومن هذا المنطلق، لم تكن الأجابة بحاجة إلى التواءات بلاغية أو استعارات معقدة، فقلت له بموضوع مباشر: إن من ترأس الجلسة، ومن حضر فيها، ومن اعتلى منصة التدخل فيها، كان شخصا واحداً يحمل اسما ثابتا في الذاكرة الصليبية الإسبانية: "سانتاياغو ماتاموروس"، لكنه هذه المرة لم يكن برتردي دروع الفرسان الصليبيين أو يمتطي جواده الأبيض المطبخ بالدماء، بل كان برتردي بدلة رسمية فاخرة وأنيقة، و يضع ربطة عتق مخملة، فآثر جلوس في قاعة مكيفة بعيد إزجاف نفس الخطاب العدائي الغارق في الشؤنيونية والكراهية لكل ما هو مغربي انطلاقا من عقدة تاريخية مستمرة في الزمان والمكان اسمها: المملكة المغربية الشريفة.

إسبانيا تستدعي أسطورة

«سانتياگو ماتاموروس»

لتغذية الشوفينية فيما

يفرض المغرب معادلة الند

للد عبر نجاحاته الدبلوماسية

وبناء على ذلك، تقف الديمقراطية الإسبانية المعاصرة اليوم أمام اختبارين يوي عميق يمس جوهر شعاراتها: الديمقراطية التي روجت لها عقود طويلة داخل الفضاء الأوروبي، إذ تظهر المفارقة الجلية بين الالتزام الشكلي بقيم التعددية المعاصرة، والعودة التفاضلية لرموز أسطورية إقصائية كاملة في المخيال الجمعي الإسباني. وفي السياق ذاته، تتجلى هذه الازدواجية بنسك واضح في الخطابات السياسية الموجهة، والمسيرات الشعبوية، والمساءلة الإعلامية التي تستهدف الشريك الغربي الاستراتيجي، الأمر الذي يثير تساؤلات حقيقية في أروقة صناعة القرار حول مدى تخلص مدريد من رواسب الماضي الاستعماري.

وعلاوة على ما سبق، تتجسد هذه العقدة التاريخية بشكل ملموس في قلب المؤسسات السيادية الإسبانية، وهو ما يتضح في دلالة الأسدين الراضين على بوابة مبنى "الكورتيس" في مدريد، والوال الذي جرى صهرهما بالكامل من برونز المدافع المغربية المنزعة في حرب تطوان خلال القرن التاسع عشر. وبالتالي،

ربع قرن على «غزوتي» نيويورك وواشنطن



ما دخل العراق بهجمات نيويورك وواشنطن؟

اسحق رايبين، ولم يكن عاد بعد إلى موقع رئيس الوزراء في إسرائيل، بعث إليه برسالة كي ينقلها إلى صدام حسين يطلب فيها منه إعادة النظر في حجم الجيش العراقي. كان ذلك في شباط - فبراير 1990 قبل أشهر عدة من اجتياح الجيش العراقي للكويت. بلغني "أبو عمار" شخصيا وقتذاك، نقلا عن رايبين، أن هناك قلقا إسرائيليا من جيش عراقي عاد جنوده وضباطه إلى المدن من حرب طويلة أقتنوا خلالها القدرة على التنسيق بين مختلف القطاعات العسكرية، بما في ذلك بين ساحلي الجوّ والمدركات...

الحرب على العراق ارتدت على أميركا التي لم تجب بعد عن السؤال - اللغز الذي عمره ربع قرن: ما دخل العراق وصدام بـ«غزوتي» نيويورك وواشنطن؟

على الرغم من كلّ الهزائم التي لحقت بالجيش العراقي في مرحلة ما بعد احتلال الكويت ثم خروجه منها إثر حملة عسكرية، اختارت الإدارة الأميركية حلّ الجيش... وإسقاط الحدود بين العراق وإيران، وهي حدود كانت تحافظ على التوازن الإستراتيجي في المنطقة كلها. تدفع أميركا نفسها في الوقت الحاضر ثمن ارتداد الحرب التي شنتها على العراق. ارتدت هذه الحرب على أميركا نفسها التي لم تجب بعد عن السؤال - اللغز الذي عمره ربع قرن: ما دخل العراق وصدام بـ«غزوتي» نيويورك وواشنطن؟

من رحمها من هذا البلد. تركت الأفغان يعانون من «طالبان». آخر ما يهّم الإدارة ما يحلّ بافغانستان ومواطنيها. كل ما يهّمها أن تنظم «القاعدة» زال من الوجود في أفغانستان.

لكن يبقى كيف ربطت الإدارة الأميركية بين «غزوتي» نيويورك وواشنطن من جهة والعراق الذي كان يعيش في ظل نظام صدام حسين البعثي - العائلي من جهة أخرى. عملت على تحقيق الربط، علما أن لا علاقة بين هذا النظام و«القاعدة» لا من قريب أو لا من بعيد؟

كان بين الإرهابيين 19 الذين نفذوا غزوتي نيويورك وواشنطن لبناني واحد من البقاع الغربي ينتمي إلى «فتح - المجلس الثوري»، الذي على رأسه صبري البنا (أبو نضال). سارع صدام حسين بعدما علم بالأمر إلى التخلص من «أبو نضال» الذي كان يقيم وقتذاك في بغداد بعدما أدّى في الماضي كلّ الخدمات المطلوبة منه في ليبيا معمر القذافي وسوريا حافظ الأسد.

المهم في تلك المرحلة أنّه لم يكن من وجود لما يربط بين صدام حسين و«القاعدة». على الرغم من ذلك، اتخذت إدارة بوش الابن بشن حرب على العراق في وقت كان لا يزال الجيش الأمريكي منهكما في الانتهاء من «طالبان» والتابعين لها من «الأفغان العرب» في أفغانستان. كانت النتيجة سقوط العراق في يد إيران. ما الذي دفع الإدارة الأميركية إلى اتخاذ مثل هذا القرار الذي لا علاقة بأي منطق باستثناء أن نظام حسين كان يستاهل السقوط في ضوء ما ارتكبه من جرائم في حق العراقيين وحق دول المنطقة، بما في ذلك اجتياحه الكويت في العام 1990. بإسقاطها بلد اسمه العراق، وليس مجرد إسقاط نظام صدام، وتسليمه إلى إيران، وجدت «الجمهورية الإسلامية» أن في استطاعتها التمدد في كلّ الاتجاهات. لم تتردّد في إخضاع لبنان نهائيا في ضوء اغتيال عناصر من «الحزب» لرفيق الحريري في 14 شباط - فبراير 2005 ثم ملء الفراغ الأمني الذي خلفه انسحاب الجيش السوري من كلّ لبنان. دفعت دول المنطقة غالبا ثمن تمكن «الجمهورية الإسلامية» من تحقيق انطلاقة جديدة لمشروعها التوسعي في ضوء سيطرتها على العراق. ليس سرّا أن الميليشيات المذهبية العراقية التي قاتلت الجيش العراقي بين 1980 و 1988، عادت من الأراضي الإيرانية إلى بغداد على دبابة أميركية. حكمت الميليشيات العراق بعد 2003 وليس ما يشير إلى أنّها لا تزال تحكمه إلى يومنا هذا تحت لافتة «الحشد الشعبي».

لا جواب إلى يومنا هذا عن سؤال لماذا قررت الولايات المتحدة خوض حرب أخرى في العراق في وقت كان الجيش الأمريكي لم ينته من تنظيف أفغانستان من فلول «القاعدة»؟ عرفت من ياسر عرفات الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني أنّ

خير الله خيرالله
إعلامي لبناني

يمر في أيامنا هذه ربع قرن على «غزوتي» نيويورك وواشنطن اللتين نفذتهما عناصر من تنظيم «القاعدة» الإرهابي. على الرغم من كلّ تلك السنوات، لا يزال السؤال - اللغز حاضرا في كلّ لحظة. لماذا اختارت أميركا اجتياح العراق وتسليمه على صحن من فضة إلى «الجمهورية الإسلامية» كي تبدأ، من العراق، انطلاقة جديدة للمشروع التوسعي الإيراني في المنطقة، بما في ذلك سوريا ولبنان.

مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول - سبتمبر 2001، استثمرت الولايات المتحدة في حرب على العراق لم تترك النتائج التي ستترتب عليها، بغض النظر عن مدى سوء نظام صدام حسين البعثي - العائلي. ما تشهده اليوم ارتداد لهذه الحرب على من شنّها من دون تفكير في العمق لما يمكن أن تفسر عنه من خلل استراتيجي على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فجر تنظيم «القاعدة» الإرهابي قبل ربع قرن برج التجارة العالمي في نيويورك كما هاجم مبنى وزارة الدفاع (البنّاغون) في واشنطن. صار اسم تلك الوزارة وزارة الحرب الآن. استخدم التنظيم في ذلك طائرات مدنيّة خطفها عناصر، من جنسيات مختلفة، تابعة له. كان عدد هؤلاء 19 إرهابيا. وُجّهت الطائرات المختطفة نحو أهداف في نيويورك وواشنطن في «غزوتين» أسفرتا عن سقوط مئات القتلى المدنيين، خصوصا في نيويورك.

لا جواب عن سؤال لماذا قررت الولايات المتحدة خوض حرب أخرى في العراق في وقت كان الجيش الأمريكي لم ينته من تنظيف أفغانستان من فلول «القاعدة»؟

كان طبيعيا أنّ تركّز الإدارة الأميركية على أفغانستان بعدما اكتشفت أن تنظيم «القاعدة»، الذي كان يتزعمه أسامة بن لادن موجود في ذلك البلد ويمتّع بحماية زعيم «طالبان» الملا عمر. وجهت إدارة جورج بوش الابن الجيش الأمريكي نحو خوض حرب أفغانستان من أجل إسقاط نظام «طالبان» الذي ما لبثت إدارة جو بايدن إن أعادت الحياة إليه في مثل هذه الأيام من العام 2021. يمكن القول أنّ الولايات المتحدة حققت في أفغانستان ما تريد تحقيقه، أي أنّها ضمنت خروج «القاعدة» ومختلف التنظيمات التي ولدت

هل يقود «الشنق» الاقتصادي لانهيـار إيران؟

إلى استخدام نموذج «الردع بالحرمان» في إستراتيجية إيران، ودفعها إلى اعتماد نوع آخر هو «الردع بالعقاب». وفي السنوات الأخيرة تغير هذا النوعان من الردع بعد إضعاف قدرات حزب الله، فاصبحت القدرات الصاروخية والمسيرة لإيران تؤدي دورًا بارزًا في الردع بالعقاب بعدما كان يقوم به حزب الله نيابة عنها، أي تقلصت قدرات الأذرع الخارجية التي كانت ساحة حروب بالوكالة.

ولا تزال إيران تنظر إلى الحوثيين كآداة ضغط إيرانية وفاعل محلي يسعى إلى تثبيت موقعه داخل محور المقاومة، وتهديدًا بحريًا شكل قلقًا لدى إسرائيل أن يبقى خارج أي تفاهات أميركية إيرانية محتملة. ومن ثم تحول باب المندب إلى ورقة موازية لمضيق هرمز. وكانت إيران تنهيا لليوم التالي بعد انهيار المفاوضات لتحويل مضيقي هرمز وباب المندب إلى سلاح اقتصادي، مقابل سلاح أميركا الاقتصادي ضدها، بهدف ترسيخ القدرة على تعطيل التجارة العالمية. تمت تسمية ذلك بـ «سلاح يوم القيامة الإيراني» الذي يمثل أداة ضغط عالمية ضد المجتمع الدولي. وكانت إسرائيل ترى أن الاتفاق بين أميركا وطهران حول مذكرة التفاهم قد يمثل نهاية مرحلة واحدة من الصراع الإقليمي، لكنه بعيد عن ضمان الاستقرار في الشرق الأوسط فاليمن، وفي قلبه جماعة الحوثيين، إحدى الساحات الرئيسية التي ستختبر فيها قوة الاتفاق الحقيقية، لأن إيران ترى أن الحوثيين ليسوا مجرد جهة فاعلة محلية في اليمن، بل هم جزء من نظام الردع الإقليمي الذي أسسته على مر السنين، والسيطرة على باب المندب تمنح إيران ورقة إستراتيجية بالغة الأهمية.

لكن يواجه الحوثيون عقبات ميدانية وقدره سعودية على تشكيل تحالفات دولية حاسمة في محاولات تخفيف الضغط على طهران وكسر هذا المخطط الإيراني الذي كان يهدف لإعلان باب المندب مسرح نفوذ لطهران، وكبدت الجماعة خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، مما حال دون سيطرتهم الكاملة على المضيق، باعتبار أن الجبهة الحوثية أداة تشتيت وإبتراز وليست أداة إنقاذ، بسبب أن التحرك الحوثي يأتي بتنسيق وتوجيه مباشر من الحرس الثوري الإيراني، لفتح جبهة استنزاف أخرى بالبحر الأحمر، تزامنا مع تضرر طهران من الضغوط العسكرية والاقتصادية والقيود المفروضة على مضيق هرمز، وغير قادرة طهران على تصدير نفطها، وهناك نحو 100 سفينة ظل موجودة بالبحر تم ضرب 3 سفن فقط في 2026/9/1 ضمن 100 هدف ردا على استهدافات إيران للملاحة، ويمكن لأميركا ضرب بقية السفن إذا واصلت إيران تهديداتها للسفن التي تمر بمضيق هرمز.

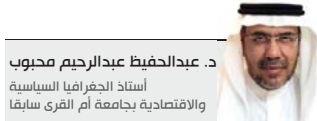
هذا الدور لم ينجح في خلق اضطرابات ورفع تكلفة التامين البحري العالمي وإن كان بشكل مؤقت، وهو لا ينقذ إيران أيضا من أزمتها الإستراتيجية العميقة، بل حول سواحل اليمن إلى ساحة مواجهة كبرى يدفع الحوثيون والداخل اليمني ثمنها الكبير، وإن كانت هي فرصة يتم القضاء على الحوثيين واستعادة سيادة اليمن.

الله بالنسبة لإيران ليس مجرد قوة عسكرية على حدود إسرائيل، بل هو ورقة ضغط تفاوضية ورمز لمصادقية إيران إقليمياً، وعنصر مهم في سياستها الخارجية، باعتباره مرتبطا بنفوذها الإقليمي ومصادقية شبكة حلفائها، وأن تبقى الحرب خارج أراضيها. لكن اليوم أصبحت الحرب داخل أراضيها، وهي تدفع فاتورة أرادت أن تكون سوريا يحميها، حتى أن البعض اتهم ترامب بأن طهران فرضت بعض مطالبها على المسار الدبلوماسي، واعتبروا أنه تراجع كثيرا أمامها.

لكن الضغط الاقتصادي نجاحه مرهون أيضا بالصين وروسيا والعديد من الدول الأخرى التي تربطها علاقات تجارية بإيران، ولن تدعم العقوبات الأميركية الأحادية. لذلك تبدو زيارة مبعوثي الرئيس ترامب، جاريد كوشنر وستيف ويتكوف، إلى موسكو ولقائهما بالرئيس الروسي بوتين مركزة بشكل أساسي على إحياء مفاوضات السلام لإنهاء الحرب الروسية الأوكرانية. وأسفرت الزيارة عن هدنة تكتيكية مؤقتة بوقف متبادل للضربات الجوية على موسكو وكيف لمدة ثلاثة أيام لتأمين تحركات الوفد الأميركي. فالإدارة الأميركية منخرطة في جهود موازنة لإيقاف التصعيد والتوترات العسكرية في الشرق الأوسط مع إيران. روسيا لن تجرؤ على دعم إيران بشكل كبير وواضح يعزز قدراتها العسكرية أو الاقتصادية، وملفها مع أوكرانيا في يد ترامب. حتى الصين لديها مصالح كبرى مع أميركا وأوروبا ودول الخليج، وعلى رأسها السعودية، لا يمكن أن تفرط فيها، وفي الوقت نفسه تمسك العصا من النصف حفاظا على مكانتها كقوة كبرى لا تستجيب لضغوط دول أخرى.

إيران تراهن على الحوثيين وباب المندب كورقة ردع موازية لمضيق هرمز بينما تسعى واشنطن لتثبيت السيطرة ومنع طهران من تعطيل التجارة العالمية

خلال لقاء مبعوثي ترامب مع بوتين، ناقشا ملفات اقتصادية ومشاريع مشتركة محتملة بين روسيا وأميركا إلى جانب قضايا مثل رفع العقوبات والإموال الروسية المجمدة. فالدول الكبرى تبحث عن مصالحها وتلتقي مصالحها مع بعضها أكثر من مصالحها مع دول إقليمية مأزومة مثل إيران التي تتنازل قوتها وقدرتها على التفاوض خصوصا بعد القضاء على أنزاعها في المنطقة. فحزب الله كان قوة قبل حرب غزة، ولم تهاجم إسرائيل إيران إلا بعد القضاء على قوة حزب الله خلال العامين الماضيين وتدمير بنيته العسكرية، ولم يعد يمتلك قوة الردع السابقة، خصوصا بعد التطورات الأخيرة في سوريا التي قطعت جزءًا من هذه السلسلة. أدى ذلك



د. عبدالحفيظ عبدالرحيم محبوب
أستاذ الجغرافيا السياسية
والاقتصادية بجامعة أم القرى سابقا

لن تتجه الولايات المتحدة إلى تحويل العمليات العسكرية إلى حرب شاملة وهي مقبلة على انتخابات نصفية في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2026، باعتبارها مهمة لأن الديمقراطيين يريدون الاستيلاء على صنع القرار في الكونغرس. لكن أميركا تلجأ إلى الدفع بإستراتيجية الانهيار الاقتصادي، وتتبع إستراتيجية «الشنق» الاقتصادي، وليس فقط «الخنق»، إلى جانب القيام بعمليات عسكرية دورية محدودة لكنها موجهة، خصوصا إذا هددت إيران السفن التي تعبر مضيق هرمز. الجيش الأمريكي يرافق السفن التجارية، ففي الأول من أيلول/سبتمبر 2026 رافقت 40 سفينة تحمل 18 مليون برميل من النفط، مسجلة بذلك رقما قياسيا في زمن الحرب، لتجنب صدمة أسعار النفط أو انهيار اقتصادي عالمي. ورغم ذلك بلغ سعر جالون البنزين في الولايات المتحدة 4.14 دولارا مقارنة بـ 3.19 دولارا قبل الحرب، وانخفضت احتياطات النفط الإستراتيجي الأميركي إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1983.

لا يرغب الطرفان في العودة إلى حرب شاملة، لكن تعطيل إيران لحركة الملاحة في مضيق هرمز والضغط الاقتصادي الأميركي عليها يصيحان غير قابلين للاستمرار بالنسبة لكلا الطرفين. غير أن ترامب غير مهتبر الآن بإيران ويعتبر موقف أميركا أقوى بكثير، بينما تضيق الولايات المتحدة الخناق على اقتصاد إيران المنك في ظل سعيها الحثيث لبيع نفطها. وتشعر إيران أنّ استسلامها يقود إلى سقوط النظام، لذلك تفضل الرد بدلا من الاستسلام. وعندما تتجنب أميركا التصعيد العسكري وتحتصر الصراع في المجال الاقتصادي، فإن إيران تنتهج إستراتيجية معاكسة، وتتحدى الجهود المضيق. وعندما قال الرئيس الإيراني مسعود برّشكيان، على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون في قيرغيزستان، إنه إذا عادت الولايات المتحدة إلى التزاماتها بموجب مذكرة التفاهم التي انتهت صلاحيتها في يونيو 2026، فإن الجمهورية الإسلامية سترد بالمثل وتتجنب التصعيد، مع تجنب استهداف حاملات الطائرات الأميركية. لكن كان رد ترامب أنه راض عن الموقف الحالي، وقال: «نحن نسيطر سيطرة كاملة على مضيق هرمز، بينما ينهار اقتصادهم تماما».

الإدارة الأميركية تشع بالرضا حاليا عن وجود نوع من الاستقرار، استمرار الحصار مع السماح باستهداف دوري لقدرة إيران على تعطيل الملاحة في المضيق، إلى أن تخفف إيران سقف مطالبها للتوصل إلى حل سياسي مع ترامب، بدلا من انتظارها تنازلات أميركية. ربط المسؤولون الإيرانيون إعادة فتح مضيق هرمز بوقف الهجمات الإسرائيلية على لبنان كما في مذكرة التفاهم أو في هوامشها التي أزعجت دول المنطقة حينها، حتى إن البعض اعتبرها بمثابة الاتفاق النووي 1+5 في عهد أوباما عام 2015. يبدو أن حزب



أميركا تراهن على سياسة الخنق الاقتصادي

عادل برقيق يُسكِت الطبيعة ليتذكر المكان

الجبل وطرابلس في واقعية تشكيلية تستعيد الذاكرة والهوية الليبية

يتجول في شوارع طرابلس بخفة العارف وإتقان الدارس، فيرسم الوجوه والمشاعر والأجساد والملابس بدراما الأداء وفكرة التجديد للرسم الواقعي، حيث يغو العمل عنده وصفاً بصرياً معاصراً وعملاً ثقافياً يضيء رصيداً للهوية والذاكرة الليبية الأصلية، في مشاهد الأزقة والحارات، والبيوت والمساكن، والأسواق والمساجد، والساحات والوديان، والحقول وسفوح الجبال، مع الساكن فيها من رجال ونساء. تتجلى في المشهد نخلة وحيدة بأسقف طالت الأفاق، ارتفعت على محيطها وتعالّت بين الوديان والسهول، في أرض ممتدة يتناثر فيها الكرناف وحُطام الجذوع المكسرة، وتنبت على جنباتها أعشاب برية شاحبة تنمو على خواف الروح كالشبح والإكليل والزعتر والقبير، لتفتح للمشاهد أفاقاً بعيدة تتنوع ألوانها بين الرمادي والأوكر والأحمر والأخضر والأزرق، في خلطة إضاءات سينمائية.. وكل بمقدار.

ورغم هذا التوحد في النسق العام والخطوط العريضة للواقعية المتقنة، إلا أن التجارب لا تتكرر؛ فكل منهما يرسم بواقعية متمكنة من أدائها الخاصة، ويملك باليئته والوانه وأثر فرشاته الخاص المنبثق من هويته. فبقي هنا أنفاس الشرق بشمسها شديدة السطوع تحت بساط أصفر من الرمال، وتظل عند الغرب السحب الهاربة إلى الشمال متألّكة بنورها الأرجواني وظلالها المنترجة من الشفافية إلى قتامة الأزرق الملكي، وامتداد حمرة أرضها الشاسعة في المراعي الخضراء.

ذاكرة تشكيلية

تتجاوز الواقعية عنده التجسيد التسييلي المباشر نحو أفكار مفاهيمية، حيث تغزو الصخرة والقارب والنخلة والمياه الساكنة مفاتيح لبنية فلسفية مشحونة بفكرة السكون والغياب والتأمل الأزلي للبشر من خلال الطبيعة والحياة. إنشا أمام صاحب تجربة تنتقل بكل خفة بين فكرتين: أصالة الجبل والجذور الأولى، وسحر المدينة المتوسطية الضاربة في عمق التاريخ، ليكتب بلونه وخطوطه ذاكرة تشكيلية تحمل عملا مفاهيمياً لنشأة الحياة في بداية صمتها الأول، قبل أن تتعلم الكلام. صمّت أزليّ يزيد المشهد غموضاً ورافقة رغم جماله الأخاذ، ويشحن المتفرج بفضل متجدد للوقوف ملياً أمام هذا الأثر البصري المتأمل.

وجدير بالذكر أن عادل امحمد برقيق، من مواليد مدينة طرابلس عام 1973، بكالوريوس تصميم وطباعة، كلية الفنون والإعلام، طرابلس، 1997، ماجستير في الفنون التشكيلية، 2010، أستاذ مساعد، عضو هيئة تدريس بقسم الفنون الجميلة بكلية الآداب – الزاوية، أستاذ متعاون بالمعهد العالي للمهن الشاملة، زاوية الدهمانى – طرابلس، من 2014 إلى 2016. شارك في معارض فردية وجماعية داخلية في كل من طرابلس ومصراتة وبنغازي ونالوت، ومشاركات خارجية في تونس والسعودية وسوريا والنمسا.



واقعية تشكيلية تستعيد الجذور الأولى

تنهض تجربة الفنان الليبي عادل برقيق على صلة عميقة بالمكان والذاكرة، مستثمرة مفردات الطبيعة والمدينة في بناء مشاهد تتجاوز الوصف المباشر إلى التأمل والدلالة. وبين صلابة جبل نفوسة واتساع طرابلس المتوسطية، تتشكل عوالم بصرية تستعيد الهوية الليبية، وتمنح الصخور والقوارب والنخيل حضوراً رمزياً يلامس أسئلة الحياة والغياب.

عادل برقيق
فنان تشكيلى ليبي

عالمان فنيان

تقودنا هذه الحساسية التشكيلية إلى عقد تقارب نقدي بين تجربة عادل برقيق وتجربة الفنان الأمريكي أندرو وايت (Andrew Wyeth)، أحد أبرز أعلام مدرسة الواقعية السحرية والإقليمية في القرن العشرين.



يضيء عادل برقيق على المشهد البحري فكرته وتاريخه ليستدعي في نفس المشاهد تاريخاً طويلاً من التحكم والسيطرة على الأجساد

يطلق كلا الفنانين من احتفاء عميق وأصيل بالجذور والهوية الوطنية؛ فالأول يوثق بفرشاته حياة سكان الغرب الأمريكي وبيوتهم وتفاصيل وجودهم اليومي من رعاة البقر وحياة الخيول والإنسان الأمريكي، كالمزارع

والعامل والبناء وسائق القطار، بينما يحثي الثاني بذاكرة إنسانيته وأرضه، فيرسم الجبل وطبيعته الصلبة بحياة الناس البسطاء في الوديان وسفوح الجبال، أو الصناعات وصناعة الذهب والفضة والألوان النحاسية التي تشتهر بها طرابلس في سوق المشير، ذلك السوق القديم المتخصص في صناعة الذهب والفضة والزي الليبي الأصيل المصنوع من الحرير والصوف، متوارثاً أصالته الأولى، ممزوجة بشاعرية الساحل وبهاء البحر المتوسط.

عادل برقيق
فنان تشكيلى ليبي

في لوحات الفنان الليبي عادل برقيق كأننا أمام انفجار جبل من الصوان، وتناثر لأحجاره على مدّ البصر في بدء التكوين لنشأة الأرض، تعقبه نمو صامت عبر آلاف السنين للحياة من حول هذه المنطقة: أشجار ونخيل، سهول وحقول، وسماء تلونت بزقة الأحلام، تتخللها ضربات فرشاة بيضاء، تجاورها مساحات خضراء وأخرى أرجوانية ورمادية، وأفاق سديمية تتشكل فيها الأمال والطموحات، وتداخلت في أبعادها الأحلام والمعاني.

وفي قلب هذا التكوين، تبرز شجرة حية تقابلها أخرى بالكاد تلمظ أنفاسها الأخيرة، تناظر بصري مكثف يحمل ثنائية الحياة والموت، الخصب والعدم، الحضور والأقول، الوضوح والغموض، الخفة والنقل، والسطوع والعملة بين النور وظلاله.

إسقاط بصري ثقافي

إن مفهوم «الانفجار الأول» في لوحة مشهد جبلي تمثل أشجاراً في وادٍ ترسبت أحجاراً متناثرة في محيطه، يتقاطع ربما مع الفرضيات العلمية للنشأة الأولى للكون، لكنه يسقط في الوقت ذاته على مرجعية الفنان، فعادل برقيق ينحدر أصلاً من الجبل الغربي بليبيا (جبل نفوسة)، ذلك الفضاء التاريخي الضارب في جذور التجمعات الليبية الأولى، حيث يظل الإنسان معترّاً بالهوية المحلية في تفاصيل الحياة اليومية واللباس وطريقة العيش.

وتغدو بذلك الأحجار والصخور المتناثرة إسقاطاً بصرياً وثقافياً لهذه الأصالة والصلابة الجبلية الأولى، وكأنها بلورات مضيفة أو أحجار كريمة من الباقوت والزمرد تنبض بالنور من قلب العتمة وصلابة التربة الجافة.

غير أن تجربة الفنان لا تقف عند حدود الجبل ورواسيه الأولى، بل تمتد لتتغذى من نبع آخر يمثل عيشه في مدينة طرابلس، ذلك الجانب الحضري البحري لمدينة تقع على الضفة الجنوبية للمتوسط، وتُخزن إرثاً ثقافياً متعددًا، مرّت عليه حضارات الرومان، والأسبان، والاسرة القربانية، والجماليات العثمانية، وصولاً إلى المعمار الإيطالي الأنيق بثقافة النمط والنق الرفيع. هذا المزيج المتوسطي الغني يظهر بوضوح في أعماله البحرية، حيث يتأمل المشاهد والقوارب، وأجزاء المراكب المقيدة بجبال البحر القوية.

وهنا تتجلى سيطرة الفنان في المعالجة اللونية والتقنية الرفيعة ذات الأداء الأكاديمي الحاذق، غير أنه يضيء تاريخياً امتلاكاً؟

المستقبل يضع الهوية أمام اختبار غير مسبوق

جدلية الهوية في السياق المعاصر: من الهوية المأزومة إلى الهوية الجامعة



الصراع سيشتد في غياب نظرة مستقبلية

في حالة تفخيخ دائم، قابلة للانفجار وتدمير ذاتها، ومعها تنهائى الهويات الأخرى. الكارثة الحقيقية تظهر حين تحاول إحدى هذه الهويات فرض نفسها على الجميع، لتتصرف وكأنها ألغت باقي الهويات وأجبرت المجتمع على هوية واحدة. الهوية الوطنية لا تبني بالإكراه، بل عبر مشاركة حرة واختيارية من مختلف المكونات في تقرير مصير الوطن ومستقبله، لتصبح الانتماءات الخاصة – الدينية أو الطائفية أو الحزبية – جزءاً من هوية وطنية جامعة.

كما أشار هنري كيسنجر، فإن الصراعات في العالم الجديد لن تكون بين الطبقات الاجتماعية أو بين الغني والفقير، بل بين شعوب تنتمي إلى كيانات ثقافية مختلفة. الحروب القبلية والصراعات العرقية تستغل داخل الحضارات، لكن العنف بين الدول والجماعات ذات الحضارات المختلفة يحمل إمكانية التصعيد، حيث تتجمع القوى لدعم “دول القربى”.

لقد انتهت مرحلة النضال الوطني والطبقي، ومع نهاية القرن الماضي تراجعت الحركات الوطنية والثورية، لتحل محلها الحروب الدينية والعرقية. قضية فلسطين، مثلاً، تحولت من قضية وطنية إلى قضية دينية، وهو ما يعكس بداية تاريخ جديد قائم على الانقسام الثقافي. وبما أن الهوية الثقافية ترتبط غالباً بالانتماء الديني أو القبلي أو العرقي، فإن غياب الانتماء الوطني يجعل من الضروري إعادة النظر في البنى التاريخية التي فرضت قسراً.

في ظل انهيار التوازن العالمي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي، تصرفت الولايات المتحدة كإمبراطورية رومانية جديدة، متجاهلة مفهوم الدولة الوطنية، وجاعلة جغرافيا الشعوب مفتوحة أمام الهيمنة. ومع صعود الذكاء الاصطناعي، يبدو أن البحث عن الهوية يفقد جدواه، إذ إن العالم يتجه نحو تاريخ جديد قائم على التكنولوجيا، حيث تبني الثقافة على برمجة المستقبل لا على إرث الماضي. في هذا السياق، تبدو مجتمعاتنا المتأخرة معرفياً عاجزة عن إنتاج هوية جامعة، وتكتفي بإعادة طرح مقومات سقموها كلما واجهت الهزيمة. فكيف يمكن أن نبحث اليوم عن هوية لم نستطع تاريخياً امتلاكاً؟

التحولات العالمية وأثرها على الهوية الوطنية

عندما ننظر إلى المشهد العالمي منذ نهاية الحرب الباردة وحتى صعود الذكاء الاصطناعي، ندرك أن الهوية الوطنية لم تعد مجرد قضية داخلية تخص كل دولة على حدة، بل أصبحت جزءاً من شبكة معقدة من التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية التي تعيد صياغة مفهوم الانتماء. انهيار المعسكر الاشتراكي في بداية التسعينيات فتح الباب أمام الولايات المتحدة لتتصرف كقوة إمبراطورية جديدة، متجاهلة الحدود التقليدية للدول الوطنية، وجاعلة الجغرافيا السياسية للشعوب مفتوحة أمام الهيمنة.

تحتل الهوية موقعاً مركزياً في النقاشات المعاصرة، بعدما تجاوزت حدود الانتماء الثقافي لتصبح سؤالاً متصلًا بمستقبل الدولة والمواطنة والتعايش. وبين تصاعد الهويات الفرعية وتأثير العولة والتحول التكنولوجية، تواجه المجتمعات تحدياً مزدوجاً: حماية خصوصيتها الثقافية، وبناء هوية وطنية جامعة تستوعب التعدد ولا تتحول إلى أداة للإقصاء.

في عالم يتغير بوتيرة متسارعة، لم تعد الهوية مجرد سؤال ثقافي أو اجتماعي، بل تحولت إلى معضلة حضارية تمس جوهر وجود المجتمعات والدول. فالهوية، التي يُفترض أن تكون إطاراً جامعاً للانتماء الوطني، أصبحت في كثير من الأحيان ساحة صراع بين قوى داخلية وخارجية، بين هويات فرعية تبحث عن التمايز والهيمنة، وتحولات عالمية تعيد صياغة مفهوم الدولة والمواطنة. هذا التوتر المستمر يجعل الهوية الوطنية عرضة للتفكك، ويضع المجتمعات أمام تحدٍ وجودي: هل يمكن أن تبني هوية جامعة في ظل الانقسامات الطائفية والدينية والعرقية، وفي ظل ضغوط العولة والهيمنة الثقافية؟

جدلية الهوية في السياق المعاصر تكشف عن عمق الأزمة التي تواجه المجتمعات في سعيها لبناء انتماء جامع ومستقر

المواطنة، التي يُفترض أن تكون المجال الأوسع لتجليات الهوية، تكشف عن تناقض داخلي؛ فهي تقترض وجود اختلافات أساسية بين هويات متعددة داخل الوطن الواحد. ومع اتساع الجماعات، تملأ الهوية إلى رسم حدود فاصلة أو الانعزال، وكلما ازدادت ثوابتها تحولت إلى وسيلة للترجمة. وهنا يبرز سؤال جوهري: أي الهويات تعتبر أصلاً وأبها تصنف كفروع؟ ومن يملك سلطة تحديد الهوية التي يجب إقصاؤها لصالح أهداف سياسية أو دينية أو طائفية؟ وما المرجعية التي تستند إليها هذه السلطة؟ الهوية الوطنية كثيراً ما تتعرض لضغوط من الهويات القومية والدينية والعرقية، حيث تسعى هذه الجماعات إلى إبراز خصوصيتها على حساب الانتماء الوطني. وعندما تسيطر هذه المكونات على مفهوم الهوية، ينشأ ميل إلى عزل الآخر أو اختزاله، حتى لو كان يحمل الهوية القومية ذاتها، وقد يتطور الأمر إلى نزعات تطهيرية. المثال الأبرز على ذلك ما حدث في سريلانكا عام 1994، حين رفع مواطنون أعلاماً أجنبية كالسعودي والتركي، في محاولة لإعادة اكتشاف هويتهم الدينية كوسيلة للتمايز الثقافي وسط صراع الهويات.

لا يمكن لأي مجتمع أن يمتلك هوية واحدة نقية، ولا تحول إلى كيان مغلق مريض بالعصاب. وهذا ما سعت بعض الجماعات الإسلامية إلى فرضه عبر ما سُمي بالربيع العربي. المشكلة الجوهرية تكمن في غياب سيادة الهوية الوطنية، حيث يتناوب الواقع بين هوية دينية ذات طابع سياسي فاشي، وهوية سياسية ذات طابع ديني ديكتاتوري، مما يجعل الأوطان

حسن العاصي
باحث وكاتب فلسطيني

تبرز الهوية في عصرنا الحالي كأكثر القضايا إلحاحاً وإرباكاً في آن واحد. لم تعد الهوية مجرد تعريف بسيط للانتماء أو إطار ثقافي يحدد ملامح الجماعة، بل تحولت إلى معضلة حضارية تهدد استقرار الدول وتضع المجتمعات أمام امتحان وجودي. فحين تتنازع الهويات الدينية والعرقية والطائفية على المجال العام، وحين تُستخدم الهوية كأداة سياسية لإقصاء الآخر أو فرض نموذج أحادي، يصبح الوطن نفسه ساحة تفخيخ قابلة للانفجار في أي لحظة.

لقد انتهى زمن الصراعات الطبقة التي كانت تُعرف المجتمعات في القرن الماضي، وحلت محلها حروب الهويات، حيث لم يعد السؤال “من يملك السلطة الاقتصادية؟” بل “من يملك الحق في تعريف الانتماء؟”. هذا التحول جعل الهوية الوطنية في مواجهة مباشرة مع قوى داخلية وخارجية، من جماعات فرعية تبحث عن التمايز، إلى إمبراطوريات عالمية تعيد رسم الخرائط وتذيب الحدود. ومع صعود التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، باتت الهوية مهددة بفقدان معناها التقليدي، إذ أصبح المستقبل يُبنى على برمجة رقمية لا على إرث تاريخي.

إن الهوية اليوم ليست مجرد قضية ثقافية أو اجتماعية، بل هي معركة حضارية تحدد مصير الشعوب في القرن الحادي والعشرين. فهي إما أن تتحول إلى عامل توحيد يفتح المجال أمام مشاركة حرة وتعددية، أو أن تبقى مأزومة، أسيرة الانقسامات والولاءات الضيقة، لتقود المجتمعات نحو التفكك والانحيار. الهوية، بهذا المعنى، ليست سؤالاً عن الماضي فقط، بل عن المستقبل: كيف يمكن أن تكون جماعة واحدة في عالم يتغير بسرعة، دون أن نفقد خصوصيتنا أو نذوب في هيمنة الآخر؟

هذه المقدمة تضع الهوية في قلب النقاش الأكاديمي، باعتبارها ليست مجرد تعريف للذات، بل معضلة حضارية كبرى، تعيد صياغة العلاقة بين الفرد والجماعة، بين الوطن والعالم، بين التاريخ والتكنولوجيا.

الهوية كمعضلة حضارية

يُطرح مفهوم الهوية في ثقافتنا كإشكالية لم تحسم بعد، إذ لم يتبلور بوصفه إطاراً معرفياً قادراً على تجسيد الانتماء الوطني وإنتاج اندماج اجتماعي متماسك. فالهوية، بدلاً من أن تكون عامل توحيد، كثيراً ما تتحول إلى أداة انقسام نتيجة انشباعها وراء منظومات مودجة تعيد إنتاج كتل اجتماعية متعارضة، حتى وإن بدت في ظاهرها مرتبطة بقضايا وطنية أو اجتماعية عامة.